دراسة تحليلية لاختصاصات لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب المصري بالفصل التشريعي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠

أ.د/ نبيه عبد الحميد العلقامي[١]

أ.د/ عبد اللطيف صبحي محمد[٢]

الباحث/ هشام أحمد محمد عبد القادر[٣]

مقدمة البحث:

تشهد الحركة الرياضية تزايد الاهتمام بعلاقة الرياضة بالتشريع الرياضي حيث اصبح القانون بكل المجالات سواء المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الرياضية، ويرى البعض أن القوانين والتشريعات غير مناسبة للمجال الرياضي، وأنها بعيدة عن الممارسة الرياضية إلا في إطار القوانين التنظيمية للألعاب مثل كرة القدم والسلة والطائرة ٠٠ الخ ولكن أصبح هذا الموضوع مهم وحيوي بالنسبة للإدارة الرياضية وممارس العمل الرياضي بل ومؤثر كذلك في الإنتاج القومي في كثير من الدول المتقدمة، ويعد الميثاق الأوليمبي هو الذي يحكم عمل الحركة الأوليمبية لذا لابد أن يأخذ به عند وضع السياسة التشريعية للحركة الرياضية (٧: ٥).

وتشير المادة الخامسة من ميثاق اليونسكو الدولي (للتربية البدنية والرياضة في البند الثاني منها إلي انه يجب على الحكومات والسلطات العامة والمدارس والهيئات الرياضية المختصة على كل المستويات أن تتعاون وتخطط معا لكي تكفل الاستخدام الأمثل للمنشآت والوسائل والمعدات الخاصة بالتربية البدنية والرياضة (١٠ : ٥٦).

يشير كذلك ميثاق اليونسكو الدولي في مادته التاسعة والخاصة بالنظم القومية ودورها في التربية البدنية والرياضة على انه من الأمور الجوهرية أن تعمل السلطات العامة في جميع المستويات والهيئات المتخصصة غير الحكومية على تشجيع أنشطة التربية والرياضة التي تبدو قيمتها التربوية أوضح ما تكون ويتركز عملها في تنفيذ المشروعات واللوائح وتقديم المساعدة المادية واتخاذ كافة التدابير الأخرى لتشجيع الأنشطة الرياضية وتنشيطها والإشراف عليها.

ويجب أن تعمل السلطات العامة أيضا على اتخاذ التدابير المالية اللازمة لتشجيع هذه الأنشطة، لذا يجب على كل المؤسسات المسئولة عن التربية البدنية والرياضة أن تضع خطة عمل ثابتة وشاملة ولامركزية في إطار التعليم مدى الحياة بحيث تسمح بالاستمرارية والتنسيق بين الأنشطة الإجبارية وغيرها من الأنشطة الحرة والتلقائية (١٠ : ٥٨-٥٧).

---

[١] أستاذ بقسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

[٢] أستاذ بقسم الإدارة الرياضية، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان.

[٣] باحث بمرحلة الدكتوراه بكلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان ومدير عام بالتربية والتعليم بمحافظة سوهاج.

ومع بداية السبعينات من هذا القرن وبموجب دستور ١٩٧١ شهدت الحياة النيابية في مصر تطوراً ملحوظاً من حيث التشكيل والاختصاصات حيث تم إنشاء مجلس الشعب والذى كان يتمتع بسلطات تشريعية و رقابية ومالية كاملة وغير مسبوقة بالإضافة إلى اختصاصات في إقرار السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة (٩: ١٩٦).

ويعد إقرار قانون الرياضية الجديد أهم إنجازات لجنة الشباب والرياضية بمجلس النواب ، في دور الانعقاد الثاني ، بالإضافة إلى رفضها النسبة المخصصة لوزارة الشباب والرياضية في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ م واتسم دورها بجولات وزيارات هنا وهناك لإعادة الأمور لنصابها الصحيح ، بمراكز الشباب والأندية ، والعمل على إعادة اكتشاف المنظومة الرياضية المصرية التي على الرغم من تأخرها ، إلا أنها لم تتغيب يوماً ما عن المحافل العالمية، وكان فوز نورا الشربيني ببطولة الصين الدولية للاسكواش، خير دليل علي ذلك (٥ : ٦٣).

ومن خلال اطلاع الباحث على الخدمات المقدمة لجنة الشباب والرياضية وكيفية حلها للازمات فوجد الباحث مجموعة من القصور في الخدمات المقدمة للمهتمين بالرياضية كالبيروقراطية والروتين في الأوراق الخاصة كما أن عامل الأمن والسلامة بالمنشآت الرياضية غير كافي.

مشكلة البحث :

يباشر مجلس النواب بوصفه السلطة التشريعية اختصاصات مختلفة ورد النص عليها من الدستور وفقاً للمادة (٨٦) وما بعدها بأن يتولى المجلس المهام الاتية:

- التشريع.
- إقرار المعاهدات والاتفاقيات.
- إقرار الخطة والموازنة.
- مناقشة بيان رئيس الجمهورية.
- تعديل الدستور.
- إقرار إعلان حالتي الحرب والطوارئ.

ووسط هذا الظرف الاستثنائي ازدادت التساؤلات حول عدد لجان مجلس النواب واختصاصاته وطبيعة عمله ، خاصة بأن هذه اللجان تمثل الدينامو الحقيقي للعمل تحت قبة البرلمان ، وكل نائب جديد أن يحدد رغبته في اللجنة التي تريد الانضمام إليها ، وتشكل اللجان النوعية دور انعقاد عادى من مجموعة من الأعضاء ، بناء على اقتراح مكتب المجلس ، ويجب أن يشارك في إحدى لجان المجلس ، ويجوز له – بموافقة مكتب المجلس – أن يشترك في لجنة

ثانية لخبرتـه وتخصصه ، وتنتخب كل لجنة من بين أعضائها رئيساً ووكيلين وأمين للسر وتقوم لجـان المجلـس فـي ممارسـة اختصاصـاتها التشـريعية والرقابيـة وتتـولى كـل منهـا الدراسـة فـي مشروعات القوانين والاقتراحات بمشروعات القوانين والقرارات وغيرها من الموضوعات التي يحيلها إلى المجلس وفقاً لتخصصاتها النوعية المختلقة (٤ : ٥٤) .

وتنظـر لجنـة الشـباب بمجلـس النـواب كـل مـا يتعلـق برعايـة الشـباب والتربيـة الروحيـة والرياضـية ومراكـز الشـباب، والمجلـس الأعلـى لرعايـة الشـباب والرياضـية، والاتحـادات الرياضـية والفعاليات الرياضية (٣ : ٧٤) .

كما انتهت اللجنة الخاصة لإعداد اللائحة الداخلية لمجلس النواب، مـن إعداد مشروع اللائحـة الجديدة للمجلس، والتي تضمنت تعديل واستحداث عدد كبير من المواد وإلغاء أخرى، ومن تلك المواد تـأتى المادة (٤٤) في الفرع الثاني بشان اختصاص اللجان النوعية، حيث تم استحداث (٩) لجـان نوعيـة جديـدة أضـافة إلـى (١٩) لجنـة قديمـة ليصـبح إجمـالي اللجـان النوعية بالمجلس (٢٨) لجنة ، وذلك بعد استحداث لجان وضم لجان إلى أخرى .

وفيما يلى الاختصاصات المحددة للجنة الشباب والرياضة:

- رعاية الشباب والنشء وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والابداعية.
- الأندية ومراكز الشباب.
- وزارة الشباب والرياضة.
- الاتحادات الرياضية واللجنة الأوليمبية
- المسابقات والبعثات الرياضية.

وفى الباب الأول من اللائحة الداخلية لمجلس النواب والأحكام الصادرة في الفقرة الأولى أن مجلس النـواب هو السلطة التشريعية ويتولى إقرار السياسية العامة للدولة والخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية من الموازنة العامة للدولة ويمارس الرقابة على أعمال السلطات التنفيذية وذلك كله على الوجه الأمثل والمنصوص عليه الدستور وفقاً لأحكام هذه اللائحة .

حيث تعد الأندية الرياضية من المؤسسات الادارية والاجتماعية التي تضم العديد من الشرائح البشرية ، كأعضاء الهيئة الإدارية والمدربين واللاعبين والعاملين والجمهور الذي يشجع النادي ويدعم نشاطاته ، وتحتوي الأندية الرياضية على المنشآت كالملاعب والقاعات الداخلية والمسابح الرياضية ، إن عملية إجراء النشاطات والمسابقات والتدريبات ليست بالعملية السهلة أو العشوائية والتي تتطلب وجود رئيس وهيئة إدارية تضم عدداً من الأعضاء الذين يشكلون الركيزة الأساسية في إدارة النادي والعمل به ، كما يؤدي المدربين دورا كبيرا في المساعدة في إدارة النادي

مما استثار دافعية الباحث في التعرف على الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضية بمجلس النواب المصري لحل الأزمات التي تواجه مجالي الشباب والرياضة.

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى التعرف على الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب المصري في المجالات التالية:

١- تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي.

٢- رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم.

تساؤلات البحث.

١- ما هي الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب المصري في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي.

٢- ما هي الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب المصري في مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم.

المصطلحات المستخدمة بالبحث:

١- مجلس النواب المصري:

هو السلطة التشريعية بجمهورية مصر العربية ويتولى اختصاصات مختلف ورد النص عليها في الباب الخامس من الدستور القديم، فوفقاً للمادة ٨٦ يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (٢ : ٧٨).

٢- الفصل التشريعي:

يمارس المجلس النيابي عمله في مدد فصلية حددتها المادة ٨٣ من الدستور وتقابلها المادة ٣ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، فكل مجلس جديد يمارس اختصاصاته مع بداية كل فصل تشريعي في أعقاب الانتخابات العامة ومدة الفصل التشريعي أربع سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ، مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ، ويجري التجديد خلال الستين يوما السابقة على نهاية تلك المدة مع مراعاة حكم المادة ١٠٧ والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم تجوز إعادة انتخابهم ، ولا يجوز مد الفصل التشريعي الا للضرورة في حالة الحرب ويكون هذا المد بقانون (١٦) (٢).

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

١. قام "بهاء سيد وآخرون" (٢٠١٥م) بدراسة بعنوان " **تحديث التشريعات الرياضية العربية**

فـي ضـوء التشـريعات الرياضـية الدوليـة " بهدف تحديث التشريعات الرياضية العربية (المصرية، السعودية في ضوء التشريعات الرياضية الدولية من خلال تحليل ومناقشة اللوائح والقوانين الخاصة بالهيئات الأهلية في المجال الرياضي المصري والسعودى) وتشخيص وتحديد المشكلات التشريعية التي تعوق تطوير الهيئات الرياضية العربية وتطوير القوانين واللوائح المنظمة للحركة الرياضية (المصرية والسعودية في ضوء التشريعات الدولية، ومنها الميثاق الأولمبي والميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة والتي تحكم الحركة الرياضية على مستوى العالم، وتم استخدام المنهج الوصفى بالاسلوب المسحى وبلغت عينة البحث (١١٨) فرد، وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وكانت أهم النتائج : أن التغيرات في الجهاز الحكومي والتشريعى تتم بشكل سريع ومتلاحق وهذا يؤثر على مسيرة الحركة الرياضية حيث تقود إلى عدم وجود إتساق بين العمل المحلى والتغيرات التي تحدث على المستوى الدولى وكذلك فإن التغيرات التنظيمية في إستحداث، وإلغاء، وتغيير تبعية الوزارات، إنشاء وإلغاء مناصب وزارية يؤثر على التخطيط طويل المدى أو الرؤى المستقبلية في المجال الرياضي، كما أن التشريعات الرياضية والمنظمة للحركة الرياضية لا يتم صياغتها بأسلوب قانونى يتفق مع خصائص ومقومات التشريع العادي في كافة مراحله وخصائصه ومراعاة أن تتمتع المؤسسات الرياضية بالشرعية الكاملة مثل أى مؤسسة اقتصادية في الدولة ويجب مراعاة التشريعات الدولية والتي ياتي في مقدمتها الميثاق الأولمبي الدولي وكذلك يجب الإهتمام بالميثاق الدولى للتربية البدنية والرياضة وذلك للنهوض بالحركة الرياضية على كافة المستويات.(١)

٢. قام "محمد مغاوري " (٢٠٢٢م) بدراسة بعنوان " **متطلبات الصياغة القانونية ودورها في الإصلاح التشريعي في المجال الرياضي** " بهدف التعرف على متطلبات الصياغة القانونية ودورها في الإصلاح التشريعي في المجال الرياضي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي (٦٣) فرد، واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات ومن أهم الاستنتاجات عدم تحديد ماهية الأغراض من التشريع فالسياسة التشريعية الواضحة تستدعي إيضاح طبيعة الأهداف والتي قد تكون ذات طبيعة إصلاحية ذات أبعاد أو اقتصادية أو اجتماعية، ظاهرة التضخم التشريعي حيث ضعف الصياغة تجبر المشرع على التعديل لنصوص قانونية قائمة مما يزيد من عدد النصوص الموجودة ضمن الجسد القانوني، ومن أهم التوصيات ضرورة الالتزام بالمراحل المقررة لإصدار التشريع والدقة والوضوح، وضرورة استخدام الأداة التشريعية المناسبة وان يكون هنالك سند لإصداره بتلك الأداة. (٨)

٣. قام "كمال درويش وآخرون" (٢٠٢١) بدراسة بعنوان "**تعديلات مقترحة لبعض النصوص**

التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بلائحة النظام الأساسي للمركز" ويهدف البحث تقديم تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بلائحة النظام الأساسي للمركز من خلال التعرف على إيجابيات وسلبيات التشريعات القائمة ذات الصلة بعمل المركز ومن ثم محاولة تقديم مقترحات لأهم التعديلات على النصوص التشريعية المتعلقة بالمركز والواردة بلائحة المركز، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي بأسلوب (الدراسات المسحية) كمنهج للبحث، وتحليل الوثائق واستمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية كأدوات لجمع البيانات من الخبراء بشأن مجتمع البحث المتمثل في كافة الأشخاص والهيئات والجهات الخاضعة لأحكام قانون الرياضة رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧م والبالغ عددهم (٥٠٠٣). وكانت أبرز النتائج هي: – إلغاء كل نص يخالف أو يتعارض مع أحكام النصوص المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي عدا ما ورد بالمعايير أو الاتفاقيات الدولية المنضمة إليها مصر. – الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس التحكيم: أن يكون مصري الجنسية، وحاصل على ليسانس الحقوق بالنسبة لرئيس المجلس ونائبه، وأي مؤهل عالٍ لباقي الأعضاء، ولا يقل عمره عن ٣٠ عام ولا يزيد عن ٦٥ عام، مع عدم صدور حكم قضائي بات في قضايا مخلة بالشرف أو الأمانة وإن رد اعتباره. – على من يبدي الدفع بعدم الاختصاص تقديم مذكرة مكتوبة بهذا الشأن في مدة تحددها لجنة التحكيم لا تزيد عن ١٠ أيام. – رؤساء غرف المركز هم المسئولون عن اختيار المحكمين أو الوسطاء في حال فشل الأطراف في اختيارهم. – يجوز أن يكون المحكمون من العاملين بالجهاز الإداري للدولة. (٦)

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١. قام شاتوريناد Chateaureyhand عام ٢٠٠٥ بدراسة بعنوان اتجاهات جديدة للسلطة علي المستوي الحكومي في المجال الرياضي، استهدفت الدراسة التعرف علي التدخل الحكومي في المجال الرياضي والانتقال إلى اللامركزية فيشير الباحث أنه مع سياسة اللامركزية الحكومية أصبحت المجتمعات هي الشريك الرئيسي للاتحادات الرياضية فالمجتمعات كملاك للأدوات والمعدات والأجهزة تتدخل كممول وكذلك قد تميل لأن يكون لها مدخل في توجيه المجتمع نحو المجال الرياضي حتى يكون لها التأثير السياسي المطلوب لها ولذلك نجدهم يفضلون وضع رجالهم الذين يشاركونهم في اتجاهات السياسية علي قمة هذه الاتحادات الرياضية وعلي ذلك تشعر الاتحادات الرياضية بالغيرة من استقلاليتهم وتكون معارضة لقبول مثل هذه الرقابة ويشير الباحث أن التدخل الحكومي أمر حتمي لا فكاك

منه ويجب التعامل معه وفق اللوائح والتشريعات المتاحة. (١١)

٢. قام ديفيد أوزبورن وتايلور جابلير عام ٢٠٠١ David Osborn & Gabbler بدراسة بعنوان إعادة اختراع الحكومة . قام الباحثات بتحليل الأدوار الحكومية في كل المجالات بهدف إلقاء الضوء علي نشأة الحكومة وكذلك وضع نمط جديد للإدارة العامة وقد اقترح الباحثان أن مشاكل الحكومة تتبع من بيروقراطية الهياكل التنظيمية المركزية والتي صممت في أوائل الثلاثينات والأربعينات وهي في الوقت الراهن – لن تتناسب مع التغير السريع، ثورة المعلومات، المعرفة والتطور الاقتصادي الحادث، وحاولا كذلك التوصل لنموذج للتأكيد علي الخدمة المستمرة في عالم من تناقص الميزانيات وزيادة التقسيم والتحديات الاجتماعية، ويعرضان خيارا يختلف عن تغير البنية الضريبية أو عائد الأنفاق ويتمثل في تغير وتحسين أسلوب الحكم نفسه من خلال معرفة أهمية الحكومة الملتزمة بالتنمية الشاملة، وذلك من خلال معرفة أهمية الحكومة الملتزمة بالتنمية الشاملة، وذلك من خلال عوامل التحفيز، المنافسة، النتائج الموجهة، حفز العميل، توجيه السوق، اللامركزية، زيادة المؤسسات التجارية، والتوقعية وقد أوصت الدراسة بالتركيز علي ثلاثة محاور في ظل المبادئ المذكورة وهي التعليم، الرعاية الصحية، والعدالة وتأتي بعد ذلك بقية المحاور وفقا للنظام الاقتصادي للدولة. (١٢)

٣. قام بارش Parrish عام ١٩٩٩ بدراسة بعنوان القانون والسياسة الرياضية في الاتحاد الأوربي تهدف إلي ربط القانون الأوروبي وسياسته بالرياضة وذلك من خلال نظريات الارتباط الوحدوي للاتحاد الأوروبي وتوضيح قانون المنافسة لدي المتنافسين، عملية ربط بين الرياضة وقانون المنافسة الأوروبي وتنظيم الرياضة وعلاقتها بالنظام الدولي، وعلاقة الرياضة بالمحكمة الشرعية الأوربية وعلاقة قرارات (بوسمن) busman بالمحكمة الشرعية الأوربية وقراراتها، ومستقبل القوانين الرياضية والسياسية لدي الاتحاد الأوربي وعلاقته بالتحول الدولي ووضع المتغيرات العالمية في الاعتبار عند سن التشريعات الرياضية.(١٣)

– إجراءات البحث:

– منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي مختصا الدراسات المسحية وذلك لمناسبته لطبيعة البحث.

– مجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في الفئات التالية:

- الكوادر الإدارية والفنية بوزارة الشباب والرياضة.
- الكوادر الإدارية والفنية بالهيئات والمؤسسات الرياضية.

- الكوادر الإدارية والفنية بالهيئات والمؤسسات الشبابية.
- الكوادر الإعلامية المتخصصة في المجال الرياضي.

- عينة البحث:

قام الباحث باختيار العينة الأساسية بالطريقة الطبقية العشوائية من بين فئات عينة البحث حيث بلغت (١٥٣) فرد، ثم قام باختيار عينة استطلاعية بلغت (٣٠) فرد من داخل الفئات المكونة لمجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية.

جدول (١)

توصيف العينة الأساسية للبحث

م	فئات العينة	العدد	٪
١	الكوادر الإدارية والفنية بوزارة الشباب والرياضة	٢٨	١٨.٣٠٪
٢	الكوادر الإدارية والفنية بالهيئات والمؤسسات الرياضية.	٨٩	٥٨.١٧٪
٣	الكوادر الإدارية والفنية بالهيئات والمؤسسات الشبابية.	٢٩	١٨.٩٥٪
٤	الكوادر الإعلامية المتخصصة في المجال الرياضي.	٧	٤.٥٨٪
	الإجمالي	١٥٣	١٠٠٪

يتضح من جدول (١) أن عينة البحث الأساسية بلغت (١٥٣) فرداً تم بواقع (٢٨) فرد من الكوادر الإدارية والفنية بوزارة الشباب والرياضة بنسبة مئوية قدرها (١٨.٣٠٪)، و(٨٩) فرد من الكوادر الإدارية والفنية بالهيئات والمؤسسات الرياضية بنسبة مئوية قدرها (٥٨.١٧٪) و(٢٩) فرد من الكوادر الإدارية والفنية بالهيئات والمؤسسات الشبابية بنسبة مئوية قدرها (١٨.٩٥٪)، و(٧) أفراد من الكوادر الإعلامية المتخصصة في المجال الرياضي بنسبة مئوية قدرها (٤.٥٨٪).

- أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات الرئيسية للبحث وقد قام الباحثون انطلاقًا من مشكلة البحث بتصميم استبيان معتمدًا في بنائه على طبيعة الإجراءات التطبيقية للبحث حيث اشتمل الاستبيان على محورين رئيسين يندرج أسفلهما (٤٤) عبارة في صورته الأولية.

جدول (٢)

توصيف الاستبيان في صورته الأولية

المحاور	عدد العبارات	٪
المحور الأول: الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي	٢٧	٦١.٣٦٪
المحور الثاني: الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم	١٧	٣٨.٦٤٪
الإجمالي	٤٤	١٠٠٪

ثم قام الباحث بعرض الاستمارة في صورتها الأولية على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (٥) خبراء أكاديميين في مجال الإدارة الرياضية (مرفق ١) وذلك لاستطلاع رأيهم العلمي حول مدى مناسبة العبارات للاستبيان وتم استبعاد عدد (٣) عبارات حصلت على نسبة مئوية أقل من (٦٠٪) في حين حصلت باقي العبارات على نسبة اتفاق تعدت (٩٠٪)، وبهذا يصبح عدد عبارات الاستبيان (٤١) عبارة بعد استطلاع رأي الخبراء، كما تم عرض ميزان التقدير المقترح على الخبراء (موافق ، إلى حد ما ، غير موافق) وتمت الموافقة عليه بنسبة (١٠٠٪).

صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية من خلال تطبيق استمارة الاستبيان بعد حذف العبارات التي تم استبعادها وفقًا لرأي الخبراء على العينة الاستطلاعية والبالغ عددها (٣٠) فرد، وذلك لحساب صدق الاتساق الداخلي عن طريق حساب معامل الارتباط بطريقة (بيرسون) بين عبارات كل محور والمجموع الكلي للمحور التي تندرج تحته العبارة، وجدول (٣) يوضح نتائج صدق الاتساق الداخلي.

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين كل عبارة والمجموع الكلي لدرجات الاستبيان

(ن = ٣٠)

المحور الأول				المحور الثاني			
رقم العبارة	الارتباط	رقم العبارة	الارتباط	رقم العبارة	الارتباط	رقم العبارة	الارتباط
١	*٠,٧٩٩	١٤	*٠,٤٢٧	١	*٠,٧٧٥	١٤	*٠,٤٦٣
٢	*٠,٦٧١	١٥	*٠,٦١٨	٢	*٠,٤٢٤	١٥	*٠,٤٧٠
٣	*٠,٤٥٩	١٦	*٠,٤٨١	٣	*٠,٥٧٤	١٦	*٠,٥٧٩
٤	*٠,٤٠٥	١٧	*٠,٥٧١	٤	*٠,٦٧٤		

٥	*٠,٥٥٤	١٨	*٠,٤٧٩	٥	*٠,٤٨١		
٦	*٠,٦٥٣	١٩	*٠,٤٦٧	٦	*٠,٤٦٨		
٧	*٠,٥٢٠	٢٠	*٠,٥٢٢	٧	*٠,٦٥٥		
٨	*٠,٤٠٠	٢١	*٠,٦٠٧	٨	*٠,٥٤٠		
٩	*٠,٤٧٥	٢٢	*٠,٧٣١	٩	*٠,٤١٠		
١٠	*٠,٨٩٩	٢٣	*٠,٦٩٩	١٠	*٠,٦٣٨		
١١	*٠,٥١٩	٢٤	*٠,٦٦٩	١١	*٠,٧٨١		
١٢	*٠,٤٢٧	٢٥	*٠,٥٢٤	١٢	*٠,٤٧٨		
١٣	*٠,٥٩٣			١٣	*٠,٥٠٨		

* قيمة الارتباط الجدولية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) = ٠.٣٦١

يتضح من جدول (٣) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين العبارات ومجموع درجات المحور التابعة له جاءت دالة إحصائيًا عند مستوي معنوية (٠.٠٥) مما يدل على اتساقها مع محورها وبالتالي صدق العبارات في التعبير عن محورها.

الثبات:

قام الباحث باستخدام معامل (الفا كرونباخ) لحساب معامل الثبات، وكانت نتيجة حساب معاملات الثبات على النحو الآتي:

جدول (٤)

قيم معامل ألفا Alpha لمحاور الاستبيان

البعد	مسمى المحور	قيمة معامل ألفا
الأول	الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي	٠.٨١٥
الثاني	الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم	٠.٨٩٦

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (٢٨) ومستوى (٠.٠٥) =(٠.٢٨٨)

يتضح من جدول رقم (٤) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة " الفا " تتراوح بين (٠.٨١٥، ٠.٨٩٦) وذلك يشير أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات.

جدول (٥)

توصيف الاستبيان في صورته بعد إجراء المعاملات العلمية

المحاور	عدد العبارات	٪
المحور الأول: الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي	٢٥	٦٠.٩٨٪
المحور الثاني: الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم	١٦	٣٩.٠٢٪
الإجمالي	٤١	١٠٠٪

- عرض ومناقشة النتائج:

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الأول الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	مناقشة وتعديل وإقرار مواد وبنود قانون الرياضة المصري وعرضها على مجلس النواب.	٧٣	٦٢.٤	٢٩	٢٤.٨	١٥	١٢.٨
٢	وضع التشريعات والإجراءات الخاصة بتطبيق التحكيم الرياضي لحل مشاكل النزاعات الرياضية لتجنب اللجوء للمحاكم والقضاء العادي إرساء لعودة هيبة الرياضة وتحقيق الاستقرار.	٦٩	٥٩.٠	٣٩	٣٣.٣	٩	٧.٧
٣	وضع التشريعات التي تسمح بتطبيق منظومة الاحتراف والاستثمار في الرياضة.	٦٠	٥١.٣	٣٩	٣٣.٣	١٨	١٥.٤
٤	ضمان التزام الهيئات الرياضية باللوائح والتشريعات الدولية تفاديا للعقوبات الدولية.	٧٢	٦١.٥	٣٣	٢٨.٢	١٢	١٠.٣
٥	تحديد الإجراءات القانونية والتنفيذية بشأن ضبط سلوك روابط المشجعين لضمان تحجيم ظاهرة العنف والشغب في الملاعب وتنظيم عودة الجماهير إلى المدرجات.	٧٨	٦٦.٧	٢٩	٢٤.٨	١٠	٨.٥
٦	التنسيق مع باقي اللجان النوعية بمجلس النواب بشأن المناقشة ووضع الحلول حول القضايا المرتبطة بالرياضة والشباب المصري.	٧٧	٦٥.٨	٣١	٢٦.٥	٩	٧.٧
٧	مراقبة أعمال الحكومة فيما يخص الشباب والرياضة بشكل مستمر ودوري.	٨٣	٧٠.٩	٢٣	١٩.٧	١١	٩.٤
٨	تنظيم لقاءات دورية مع الوزراء والمسئولين بالحكومة المعنيين بشئون الشباب والرياضة بمصر.	٤٦	٣٩.٣	٥٧	٤٨.٧	١٤	١٢.٠

تابع جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الأول الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
٩	مناقشة أوجه الدعم الحكومي الموجه نحو تطوير البنية التحتية للرياضة.	٧٢	٦١,٥	٣٣	٢٨,٢	١٢	١٠,٣
١٠	تكريم وتشجيع الأبطال الرياضيين ومطالبة الحكومة بتذليل جميع العقبات والمشكلات التي تواجههم من أجل استمرارهم في حصد البطولات الرياضية الإقليمية والدولية.	٧٩	٦٧,٥	٢٧	٢٣,١	١١	٩,٤
١١	وضع المقترحات حول تحسين أوضاع العاملين بالمجال الرياضي من النواحي المادية والمعيشية.	٧٠	٥٩,٨	٣١	٢٦,٥	١٦	١٣,٧
١٢	تفعيل الدور الرقابي للدولة على صالات اللياقة البدنية والمراكز الصحية لضمان عدم استخدام المنشطات للحد من آثارها السلبية على صحة الشباب.	٣٧	٣١,٦	٥٥	٤٧,٠	٢٥	٢١,٤
١٣	تقنين إجراءات إشهار وترخيص المنشآت الرياضية مع مراعاة سهولة الإجراءات لتحفيز دفع رؤوس الأموال نحو المجال الرياضي.	٥٥	٤٧,٠	٤٦	٣٩,٣	١٦	١٣,٧
١٤	اقتراح السياسات التشغيلية للهيئات الرياضية بهدف تفعيل دورها المجتمعي في تنمية الشباب المصري.	٧٨	٦٦,٧	٢٩	٢٤,٨	١٠	٨,٥
١٥	مناقشة خطط عمل وإنجازات وزارة الشباب والرياضة وتبادل الخبرات والكفاءات مع الوزارة من خلال طرح الأفكار وإبداء الملاحظات حول مشروعات الخطة.	٧١	٦٠,٧	٣١	٢٦,٥	١٥	١٢,٨
١٦	رصد الشائعات المتعلقة بالعمل الحكومي في المجال الرياضي والشبابي وبحثها ومناقشة الوزراء المعنيين بشأنها للتأكد من صحتها أو عدمه.	٦٣	٥٣,٨	٤١	٣٥,٠	١٣	١١,١

تابع جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الأول الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٧	متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من وزارة الشباب والرياضة.	٦٧	٥٧,٣	٣٦	٣٠,٨	١٤	١٢,٠
١٨	متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من اللجنة الأولمبية المصرية.	٧٠	٥٩,٨	٣٧	٣١,٦	١٠	٨,٥
١٩	مناقشة اللوائح الخاصة بالاتحادات المصرية وإبداء الملاحظات والتعديلات حولها.	٧٧	٦٥,٨	٣١	٢٦,٥	٩	٧,٧
٢٠	متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من الاتحادات الرياضية.	٦٣	٥٣,٨	٣٤	٢٩,١	٢٠	١٧,١
٢١	متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من الأندية الرياضية.	٧٠	٥٩,٨	٣٥	٢٩,٩	١٢	١٠,٣
٢٢	إصدار التشريعات التي تساعد على تقنين أوضاع أندية الشركات، بشكل يضمن الحيادية والشفافية في التعامل.	٥٨	٤٩,٦	٤٤	٣٧,٦	١٥	١٢,٨
٢٣	حضور الأحداث والمناسبات الرياضية الهامة للتأكيد على الدور المجتمعي الهام للرياضة في حياة الشباب المصري.	٥٢	٤٤,٤	٤٩	٤١,٩	١٦	١٣,٧
٢٤	متابعة ملفات تنظيم الأحداث الرياضية ومناقشتها مع الوزراء المعنيين ووضع المقترحات والحلول للمشاكل التي قد تواجه التنظيم.	٥٧	٤٨,٧	٤٤	٣٧,٦	١٦	١٣,٧
٢٥	التأكد من مدى جاهزية المنشآت الرياضية للدولة لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية والعالمية.	٧٧	٦٥,٨	٢٧	٢٣,١	١٣	١١,١

يتضح من جدول (٥) ما يلي إتجهت إستجابات عينة البحث نحو الموافقة على العبارات أرقـــام (١ ، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥) بنسب مئوية تراوحت ما بين (٧٠.٩٪) إلى (٥٩.٨٪) وبهذا تمكن الباحث من التعرف على الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي.

ويرجع الباحث ذلك إلى مدى أهمية الدور التشريعي التي تقوم به لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب المصري في كل من المجال الرياضي وخاصة في القضايا التي اقترنت بالفترة الزمنية للفصل التشريعي ٢٠١٦ – ٢٠٢٠ والتي كان من أهمها إصدار قانون الرياضة الجديد بما لا يتعارض مع القوانين واللوائح الدولية في المجال الرياضي، وكذلك أزمة الشغب والعنف في الملاعب والتي برزت وزادت حدتها في الآونة الأخيرة بسبب المشكلات ذات البعد الأمني بالدولة وخاصة بعد أحداث بورسعيد الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلة وتنظيم المسابقات الرياضية بدون حضور الجمهور، مما جعل مسألة عودة الجماهير إلى الملاعب أهم القضايا التي تشغل الرأي العام الجماهيري في المجال الرياضي، لذا كثفت اللجنة جهودها نحو معالجة قضية الشغب والعنف في الملاعب.

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	تقنين إجراءات إشهار الهيئات الشبابية بما يضمن تحقيقها لدورها المجتمعي على الوجه الأمثل.	٦٥	٥٥,٦	٣٩	٣٣,٣	١٣	١١,١
٢	متابعة أداء ومخرجات الهيئات العاملة في المجال الشبابي.	٦٧	٥٧,٣	٤٠	٣٤,٢	١٠	٨,٥
٣	تثقيف الشباب المصري وتعزيز المفاهيم والسلوكيات الاجتماعية الصحيحة لديهم.	٧٩	٦٧,٥	٢٩	٢٤,٨	٩	٧,٧
٤	تنمية مفاهيم الوطنية والولاء والانتماء لدى الشباب المصري.	٥٨	٤٩,٦	٣٤	٢٩,١	٢٥	٢١,٤
٥	مناقشة وتعديل وإقرار مواد وبنود قانون تنظيم الهيئات الشبابية وعرضها على مجلس النواب.	٧٤	٦٣,٢	٣٢	٢٧,٤	١١	٩,٤

تابع جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم

م	العبارات	موافق		إلى حد ما		غير موافق	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪
٦	نقل الاتجاهات الشعبية بالدولة نحو القضايا والمشكلات التي تواجه الشباب خارج الدولة إلى سفراء مصر بالدول الأخرى لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وفقا لها.	٤٨	٤١,٠	٤٧	٤٠,٢	٢٢	١٨,٨
٧	النهوض بالشباب وتحقيق مطالبهم وحل مشكلاتهم.	٨٨	٧٥,٢	١٧	١٤,٥	١٢	١٠,٣
٨	وضع الخطط العاجلة لاحتواء المشكلات التي تواجه الشباب المصري.	٨٦	٧٣,٥	٢٢	١٨,٨	٩	٧,٧
٩	مطالبة الجهات التنفيذية بالدولة باتخاذ الإجراءات المتعلقة برعاية الشباب والنشء والحفاظ على حقوقهم.	٦٦	٥٦,٤	٣٩	٣٣,٣	١٢	١٠,٣
١٠	تقصي الحقائق والمتابعة لمشكلات الشباب المصري خارج حدود الدولة وإعداد التقارير حولها وعرضها على مجلس النواب المصري.	٧٤	٦٣,٢	٣٣	٢٨,٢	١٠	٨,٥
١١	رصد القضايا المتعلقة بالشباب المصري والتي تشغل الرأي العام المصري.	٧١	٦٠,٧	٣٢	٢٧,٤	١٤	١٢,٠
١٢	احتواء الشباب المصري في الحياة السياسية ومنعهم من الانخراط خلف التطرف والإرهاب.	٤٨	٤١,٠	٥٩	٥٠,٤	١٠	٨,٥
١٣	اقتراح آليات رعاية الموهوبين من الشباب المصري.	٧٨	٦٦,٧	٣١	٢٦,٥	٨	٦,٨
١٤	تفعيل استفادة الشباب من المشروعات التي تعلن عنها الحكومة.	٥٥	٤٧,٠	٣٦	٣٠,٨	٢٦	٢٢,٢
١٥	اقتراح إنشاء التنظيمات الشبابية (المجلس الوطني للشباب).	٧٨	٦٦,٧	٢٩	٢٤,٨	١٠	٨,٥
١٦	تدعيم مفاهيم العمل الحر لدى الشباب ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل.	٧٧	٦٥,٨	٢٧	٢٣,١	١٣	١١,١

يتضح من جدول (٦) أنه إتجهت إستجابات عينة البحث نحو الموافقة على العبارات أرقام (١ ، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦) بنسب مئوية تراوحت ما بين (٧٥.٢٪) إلى (٥٥.٦٪) وبهذا تمكن الباحث من التعرف على الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة الشباب والرياضة في مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم.

ويرجع الباحث ذلك إلى مدى أهمية تنمية مهارات الشباب والشابات إلى تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً وأن يكونوا مواطنين فعالين في تواصلهم ومشاركتهم المدنية، حيث يتزايد أعداد الشباب المصري بسرعة. ويشكل المراهقين (١٠ – ١٩ عاما) ١٧ مليون نسمة يمثلون ١٩٪من مجموع السكان. يضاف إليهم ٩ ملايين في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً، أي أكثر قليلاً من ثلث مجموع السكان، وعلى الرغم من ذلك، فإن احتياجات وتطلعات المراهقين والشباب التي سلط عليها الضوء، بعيدة عن الوفاء بها. فهم يواجهون تحديات هائلة، خاصة أثناء تحولهم إلى مرحلة البلوغ، حيث صار الدخول لسوق العمل واحداً من أكثرها تحدياً. فحوالي ٥٠٪ من العاطلين في مصر هم من الشباب ما بين ١٥ إلى ٢٤ عاماً، و١٦.٥٪ في الفئة العمرية ما بين ٢٥ إلى ٢٩ عاماً، وتتركز البطالة بين الحاصلين على الشهادة الثانوية وما فوقها، وهو ما يعكس عدم تناسب مخرجات النظام التعليمي مع الوظائف المعروضة في سوق العمل.

لذا أصبح هناك احتياج إلى نهج متعدد القطاعات، والسياسات والبرامج والإستراتيجيات المستندة إلى أدلة بما فيه التخطيط والرصد والتقييم، لمعالجة التحديات التي تواجه الشباب. كما أن مستوى أفضل من التنسيق بين الفاعلين الرئيسيين، الأجهزة الحكومية والمنظمات المدنية القطاع الخاص سيساعد بدوره. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى جهود واستثمارات مستدامة لتزويد الشباب بوصول أفضل للمعلومات والموارد، ولتمكينهم من المهارات الضرورية للمشاركة في مجتمعاتهم.

مما وجه جهود لجنة الشباب والرياضة نحو العمل على إعادة بناء القدرات والمهارات للشباب المصري وتأهيله لسوق العمل من خلال امداده بكافة مهارات النجاح في القرن الواحد والعشرين وتنمية مستقبلهم الوظيفي وذلك من خلال اقتراح الأفكار وتدعيم المشروعات التي تطرحها الدولة للعمل على تنمية مستقبلهم الوظيفي وإكسابهم كافة المهارات والخبرات الضرورية للنجاح كقادة المستقبل وإعدادهم بكافة القدرات الوظيفية ومدهم بالمهارات والخبرات المهنية العلمية والتطبيقية وربطهم باحتياجات سوق العمل تمهيدا لحصولهم على فرص عمل متميزة.

– الإستنتاجات:

في ضوء إجراءات الدراسة وفي حدود العينة التي طبقت عليها أداة جمع البيانات تمكن الباحث من التوصل إلى النتائج التالية فيما يخص الاختصاصات الفعلية التي تمارسها لجنة

الشباب والرياضة بمجلس النواب المصري:

١- مجال تطوير البيئة التنظيمية للمجال الرياضي:

- مناقشة وتعديل وإقرار مواد وبنود قانون الرياضة المصري وعرضها على مجلس النواب.
- وضع التشريعات والإجراءات الخاصة بتطبيق التحكيم الرياضي لحل مشاكل النزاعات الرياضية لتجنب اللجوء للمحاكم والقضاء العادي إرساء لعودة هيبة الرياضة وتحقيق الاستقرار.
- وضع التشريعات التي تسمح بتطبيق منظومة الاحتراف والاستثمار في الرياضة.
- ضمان التزام الهيئات الرياضية باللوائح والتشريعات الدولية تفاديا للعقوبات الدولية.
- تحديد الإجراءات القانونية والتنفيذية بشأن ضبط سلوك روابط المشجعين لضمان تحجيم ظاهرة العنف والشغب في الملاعب وتنظيم عودة الجماهير إلى المدرجات.
- التنسيق مع باقي اللجان النوعية بمجلس النواب بشأن المناقشة ووضع الحلول حول القضايا المرتبطة بالرياضة والشباب المصري.
- مراقبة أعمال الحكومة فيما يخص الشباب والرياضة بشكل مستمر ودوري.
- تنظيم لقاءات دورية مع الوزراء والمسئولين بالحكومة المعنيين بشئون الشباب والرياضة بمصر.
- مناقشة أوجه الدعم الحكومي الموجه نحو تطوير البنية التحتية للرياضة.
- تكريم وتشجيع الأبطال الرياضيين ومطالبة الحكومة بتذليل جميع العقبات والمشكلات التي تواجههم من أجل استمرارهم في حصد البطولات الرياضية الإقليمية والدولية.
- وضع المقترحات حول تحسين أوضاع العاملين بالمجال الرياضي من النواحي المادية والمعيشية.
- تفعيل الدور الرقابي للدولة على صالات اللياقة البدنية والمراكز الصحية لضمان عدم استخدام المنشطات للحد من آثارها السلبية على صحة الشباب.
- تقنين إجراءات إشهار وترخيص المنشآت الرياضية مع مراعاة سهولة الإجراءات لتحفيز دفع رؤوس الأموال نحو المجال الرياضي.
- اقتراح السياسات التشغيلية للهيئات الرياضية بهدف تفعيل دورها المجتمعي في تنمية الشباب المصري.
- مناقشة خطط عمل وإنجازات وزارة الشباب والرياضة وتبادل الخبرات والكفاءات مع الوزارة من خلال طرح الأفكار وإبداء الملاحظات حول مشروعات الخطة.
- رصد الشائعات المتعلقة بالعمل الحكومي في المجال الرياضي والشبابي وبحثها ومناقشة

الوزراء المعنيين بشأنها للتأكد من صحتها أو عدمه.

- متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من وزارة الشباب والرياضة.
- متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من اللجنة الأولمبية المصرية.
- مناقشة اللوائح الخاصة بالاتحادات المصرية وإبداء الملاحظات والتعديلات حولها.
- متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من الاتحادات الرياضية.
- متابعة الأداء التنظيمي والفني من خلال التنسيق والتواصل وطلب تقارير معلوماتية من الأندية الرياضية.
- إصدار التشريعات التي تساعد على تقنين أوضاع أندية الشركات، بشكل يضمن الحيادية والشفافية في التعامل.
- حضور الأحداث والمناسبات الرياضية الهامة للتأكيد على الدور المجتمعي الهام للرياضة في حياة الشباب المصري.
- متابعة ملفات تنظيم الأحداث الرياضية ومناقشتها مع الوزراء المعنيين ووضع المقترحات والحلول للمشاكل التي قد تواجه التنظيم.
- التأكد من مدى جاهزية المنشآت الرياضية للدولة لاستضافة الأحداث الرياضية الدولية والعالمية.

٢- مجال رعاية النشء والشباب وتنمية قدراتهم:

- تقنين إجراءات إشهار الهيئات الشبابية بما يضمن تحقيقها لدورها المجتمعي على الوجه الأمثل.
- متابعة أداء ومخرجات الهيئات العاملة في المجال الشبابي.
- تثقيف الشباب المصري وتعزيز المفاهيم والسلوكيات الاجتماعية الصحيحة لديهم.
- تنمية مفاهيم الوطنية والولاء والانتماء لدى الشباب المصري.
- مناقشة وتعديل وإقرار مواد وبنود قانون تنظيم الهيئات الشبابية وعرضها على مجلس النواب.
- نقل الاتجاهات الشعبية بالدولة نحو القضايا والمشكلات التي تواجه الشباب خارج الدولة إلى سفراء مصر بالدول الأخرى لمساعدتهم في اتخاذ القرارات وفقا لها.
- النهوض بالشباب وتحقيق مطالبهم وحل مشكلاتهم.

- وضع الخطط العاجلة لاحتواء المشكلات التي تواجه الشباب المصري.
- مطالبة الجهات التنفيذية بالدولة باتخاذ الإجراءات المتعلقة برعاية الشباب والنشء والحفاظ على حقوقهم.
- تقصي الحقائق والمتابعة لمشكلات الشباب المصري خارج حدود الدولة وإعداد التقارير حولها وعرضها على مجلس النواب المصري.
- رصد القضايا المتعلقة بالشباب المصري والتي تشغل الرأي العام المصري.
- احتواء الشباب المصري في الحياة السياسية ومنعهم من الانخراط خلف التطرف والإرهاب.
- اقتراح آليات رعاية الموهوبين من الشباب المصري.
- تفعيل استفادة الشباب من المشروعات التي تعلن عنها الحكومة.
- اقتراح إنشاء التنظيمات الشبابية (المجلس الوطني للشباب).
- تدعيم مفاهيم العمل الحر لدى الشباب ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل.

- **التوصيات:**

في ضوء إستنتاجات هذه الدراسة يقترح الباحث التوصيات التالية:

- تفعيل دور لجنة الشباب والرياضة بمجلس النواب المصري في حل الأزمات بالمجال الرياضي من خلال إنشاء لجنة مختصة بإدارة الأزمات مشكلة من بعض أعضاء لجنة الشباب والرياضة وبعض المسئولين بوزارة الشباب والرياضة.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة بين اللجنة ومختلف الهيئات الرياضية والشبابية لإمداد اللجنة بكافة البيانات المتعلقة بنشاط تلك الهيئات بصفة مستمرة ودورية.
- يجب على اللجنة الاستعانة بالخبراء الأكاديميين في المجال الرياضي للاستفادة من خبراتهم في حل المشكلات والأزمات الرياضية.
- يجب على اللجنة الاهتمام بالأفكار المقترحة لتطوير المجال الرياضي والشبابي ومناقشتها مع مختلف الطوائف الشعبية والجهات المتخصصة للتعرف على مدى جدواها وطرحها على مجلس النواب.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١- بهاء سيد محمود ، نايف حنيف القحطانى ، محمد إبراهيم مغاوري (٢٠١٥): **تحديث التشريعات الرياضية العربية فى ضوء التشريعات الرياضية الدولية**، مجلة علوم الرياضة وتطبيقات التربية البدنية، ع٢ ، جامعة جنوب الوادي – كلية التربية الرياضية بقنا.

٢- الجريدة الرسمية (٢٠١٤م) : **قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٤ بإصدار قانون مجلس النواب**، الجريدة الرسمية، العدد ٢٣ تابع في ٥ يونيو.

٣- الجريدة الرسمية (٢٠١٦م) : **قانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار اللائحة الداخلية لمجلس النواب**، الجريدة الرسمية، العدد ١٤ مكرر (ب) في ١٣ أبريل.

٤- سلوى ثابت ، ياسمين زين العابدين (٢٠١٧). **دور مجلس النواب المصري بعد ثورة ٣٠ يونيه: دراسة تحليلية في كفاءة الرقابة البرلمانية** .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج١٨, ع٣، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٥- عبدالله محمد محي الدين (٢٠٢١م): **الوعي القانوني لجماهير الرياضة المصرية بمخالفات وعقوبات قانون الرياضة ٧١ لسنة ٢٠١٧** .مجلة تطبيقات علوم الرياضة، ع١٠٨، كلية التربية الرياضية للبنين بأبوقير، جامعة الإسكندرية.

٦- كمال الدين عبدالرحمن درويش، معتز علي حسن، الحسن عويس شعبان (٢٠٢١م): **تعديلات مقترحة لبعض النصوص التشريعية المتعلقة بمركز التسوية والتحكيم الرياضي المصري الواردة بلائحة النظام الأساسي للمركز**، مجلة بني سويف لعلوم التربية البدنية والرياضية، مج٤, ع٧ ، كلية التربية الرياضية، جامعة بني سويف.

٧- محمد ابراهيم مغاورى (٢٠١٣) : **تقويم التشريعات الرياضية بين الهواية والاحتراف في اطار الجودة**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين جامعة حلوان.

٨- محمد إبراهيم مغاوري (٢٠٢٢): **متطلبات الصياغة القانونية ودورها في الإصلاح التشريعي في المجال الرياضي**، مجلة نظريات وتطبيقات التربية البدنية وعلوم الرياضة، مج٣٧, ع١، كلية التربية الرياضية، جامعة مدينة السادات.

٩- مصطفى كمال محمد (٢٠٢١م): **برلمان ٢٠٢٠: نضج تجربة الشباب المصري .مجلة الديمقراطية**، مج٢١, ع٨٢.

١٠- وائل طلعت نبيه (٢٠٠٣م): دور الوزارات المعنية بالشباب والرياضة في النهوض بالحركة الرياضية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة.

- المراجع الأجنبية:

11- Chateaureynaud, y. (2005): Sport - new stkesot power at the local level, Journal des Sciens et techniques des activities physiques et sportive, Vol. 10, No.20, Grenoble, France.

12- David Osborne & Gabbler , T. (2001): Re inviting Government , Journal of leisure research , 3 la Quarter , Vol. 27, No.3, penguin press , N.Y., U.S.A.

13- Parrish (1999): Sports law and policy in the European union .